

القرار ١٢٦٠ (١٩٩٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٠٣٥،
المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١١٧١ (١٩٩٨)، المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، و ١٢٣١ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٩، وإلى غيرها من القرارات ذات الصلة وإلى بيان رئيس المجلس المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩ (S/PRST/1999/13)،

وإذ يشير أيضا، إلى أن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون تمتد، وفقا لقراره ١٢٤٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/836)،

١ - يرحب بتوقيع اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون، في لومي، في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/777)، ويثني على رئيس توغو، والممثل الخاص للأمين العام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجميع من اشتركوا في تسهيل إجراء المفاوضات في لومي، لما أسهموا به في تحقيق هذا الانجاز؛

٢ - يثني على حكومة سيراليون لجهودها الجريئة في سبيل تحقيق السلام، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير تشريعية بالإضافة إلى تدابير أخرى متخذة فعلا من أجل تنفيذ اتفاق السلام، ويثني أيضا، على قيادة الجبهة المتحدة الثورية لاتخاذها هذه الخطوة الحاسمة صوب إحلال السلام، ويدعوهما إلى العمل معا لكفالة التنفيذ الكامل لأحكام هذا الاتفاق؛

٣ - يثني أيضا على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإسهام البارز الذي قدمه صوب استعادة الأمن والاستقرار في سيراليون، وحماية المدنيين، وتعزيز التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، ويحث جميع الدول على مواصلة تقديم الدعم التقني والسوقي والمالي إلى

من أجل مساعدة فريق المراقبين العسكريين على مواصلة الاضطلاع بهذا الدور، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ من أجل دعم أنشطة حفظ السلام والأنشطة المتصلة بها في سيراليون؛

٤ - يأذن بتوسيع مؤقت لنطاق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، ليبلغ قوامها ٢١٠ من المراقبين العسكريين، مع توفير ما يلزم من معدات ودعم إداري وطبي لأداء المهام المبينة في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام، ويقرر أن يجري نشر هؤلاء المراقبين العسكريين الإضافيين حسبما تسمح بذلك الأحوال الأمنية، وأن يعملوا في الوقت الراهن في إطار أمني توفره الجماعة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٩ من التقرير؛

٥ - يشدد على أهمية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحريتهم في الحركة؛ ويلاحظ أن حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية قد وافقتا في اتفاق السلام على توفير الضمانات في هذا الصدد، ويحث جميع الأطراف في سيراليون على أن تحترم احتراما كاملا مركز موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛

٦ - يأذن بتعزيز عناصر البعثة المتعلقة بالشؤون السياسية والمدنية، والإعلام، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل، على النحو المبين في الفقرات من ٤٠ إلى ٥٢ من التقرير، بما في ذلك عن طريق تعيين نائب للممثل الخاص للأمين العام وتوسيع مكتب الممثل الخاص للأمين العام؛

٧ - يشجع المشاورات الجارية فيما بين الأطراف المعنية بشأن ترتيبات حفظ السلام مستقبلا في سيراليون، بما في ذلك المهام المتصلة بكل منها، وقوام وولايات فريق المراقبين العسكريين والأمم المتحدة، ويرحب بعزم الأمين العام على أن يعود إلى المجلس بمقترحات شاملة بشأن تحديد ولاية ومفهوم جديدين لعمليات البعثة؛

٨ - يدعو الجبهة المتحدة الثورية وسائر الجماعات المسلحة في سيراليون إلى الشروع فورا في تسريح أفرادها وتسليم أسلحتها وفقا لأحكام اتفاق السلام، وإلى المشاركة بصورة كاملة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون؛

٩ - يحث جميع الدول والمنظمات الدولية على توفير الموارد للمساعدة في نجاح سير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما من خلال الصندوق الاستئماني الذي أنشأه لهذا الغرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

١٠ - يؤكد على الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية وتعزيز المساءلة واحترام حقوق الإنسان في سيراليون، ويحيط علما في هذا السياق بالآراء الواردة في الفقرة ٥٤ من تقرير الأمين

العام، ويرحب بما ورد في اتفاق السلام، من أحكام تتعلق بإنشاء لجنة تحري الحقيقة وتحقيق المصالحة، ولجنة حقوق الإنسان في سيراليون، ويدعو حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية إلى العمل على إنشاء هاتين اللجنتين في غضون الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق السلام؛

١١ - يرحب باعتماد الأطراف المعنية في سيراليون للبيان المتعلق بحقوق الإنسان، ويؤكد على الحاجة إلى أن تُراعى، في المساعدة الدولية، معالجة قضايا حقوق الإنسان في سيراليون باعتبار ذلك خطوة صوب كفالة المساءلة في ذلك البلد، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام؛

١٢ - يؤكد على الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي وحكومة سيراليون بتصميم وتنفيذ برامج تعالج الاحتياجات الخاصة لضحايا الحرب، وبخاصة من تعرضوا لتشويه تسبب في عاهات مستديمة، ويرحب، في هذا الصدد، بالتزام حكومة سيراليون، حسبما ينص عليه اتفاق السلام، بإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض؛

١٣ - يؤكد الحاجة الماسة والبالغة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب سيراليون، ولا سيما في الجزء الكبير من هذا البلد الذي لم تتمكن وكالات الإغاثة حتى الآن من الوصول إليه، ويحث جميع الدول والمنظمات الدولية على تقديم هذه المساعدة، على سبيل الأولوية، استجابة للنداء المنقح الموحد المشترك بين الوكالات، الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٩؛

١٤ - يدعو جميع الأطراف إلى كفالة سبل وصول المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى المحتاجين إليها في سيراليون، وإلى ضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، وإلى الاحترام التام لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة؛

١٥ - يؤكد أيضا الحاجة إلى توفير المساعدة المستمرة والسخية للمهام الطويلة الأجل المتعلقة بالتعمير، والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية في سيراليون، ويحث جميع الدول والمنظمات الدولية على المشاركة والمساهمة بنشاط في هذه الجهود؛

١٦ - يرحب بالتزام حكومة سيراليون بالعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة والوكالات الدولية الأخرى من أجل توجيه اهتمام خاص إلى العملية الطويلة الأجل لإعادة تأهيل المقاتلين من الأطفال في سيراليون، ويشجع الجهات المعنية أيضا على تلبية الاحتياجات الخاصة لجميع الأطفال المتأثرين بالصراع في سيراليون بما في ذلك من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولجنة تحري الحقيقة وتحقيق المصالحة، وعن طريق توفير الدعم للأطفال ضحايا التشويه والاستغلال الجنسي والاختطاف، ولخدمات التأهيل والتعليم وإبراء الأطفال المصابين بصدمات، ولحماية الأطفال غير المصحوبين؛

١٧ - يرحب بما قرره الأمين العام من أن تعمد الأمم المتحدة، بالتشاور مع الشركاء الوطنيين والدوليين، إلى وضع نهج إطاري استراتيجي من أجل سيراليون، وذلك على نحو ما جاء في الفقرة ٤٤ من تقريره؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم وثيق بالحالة في سيراليون، وأن يقدم تقريرا إضافيا إلى المجلس في أسرع وقت ممكن، يشتمل على توصيات تتعلق بولاية وهيكل الوجود المعزز للأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام، الذي قد يلزم في هذا البلد؛

١٩ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

- - - - -